

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير تقييماً شاملاً لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ (S/2012/124)، بالإضافة إلى متابعة للاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة).

٢ - وما زال وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان صامداً والهدوء الحذر سائداً في منطقة عمليات القوة. وقد تصاعدت التوترات على طول الخط الأزرق في مناسبات قليلة ونُزع فتيلها بنجاح عبر قنوات الاتصال والتنسيق التي تستخدمها القوة. وواصل الطرفان التمسك بالتزامهما بأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مع أنهما لا يزالان غير قادرين على إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ التزاماتهما المتبقية بموجب القرار.

٣ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الاضطرابات الحاصلة في المنطقة في التأثير على لبنان. ووقعت حوادث إطلاق نار متكررة عبر الحدود، تسبب بعضها في حدوث وفيات ووقوع إصابات في مناطق بمحاذاة الحدود اللبنانية - السورية. وفي ٩ نيسان/أبريل، قُتل صحفي لبناني في منطقة وادي خالد عندما تعرضت السيارة التي كانت تقله وزميلين له لنيران كثيفة أطلقها الجيش السوري. وفي عدة حالات أخرى، قُتل مدنيون لبنانيون أو أُصيبوا بجروح من جراء إطلاق النار عبر الحدود. كما نفذت قوات الأمن السورية عمليات توغل عبر الحدود وقامت باحتطاف مواطنين لبنانيين وسوريين. وفي ٢٢ أيار/مايو، أدت عملية اختطاف مجموعة مكونة من ١١ حاجاً لبنانياً في الجمهورية العربية السورية كانوا عائدين من جمهورية إيران الإسلامية إلى تصعيد هذه التوترات في لبنان وأدت إلى وضع الحواجز على الطرقات وتنظيم الاحتجاجات إلى أن استُجيب للنداءات التي وجهها



الزعماء السياسيون للتحلي بالهدوء. وما زالت هذه المجموعة في عداد المفقودين حتى ٢١ حزيران/يونيه.

٤ - وتواصل ورود تقارير عن الاتجار بالأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية. وفي حالتين تناولهما التقرير أدناه بالتفصيل، اكتشف الجيش اللبناني كميات كبيرة من الأسلحة يُزعم أنها كانت متجهة إلى الجمهورية العربية السورية وقام باحتجاز المتورطين فيها.

٥ - وواصل لبنان كذلك استضافة المواطنين السوريين الهاربين من العنف في بلدهم. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجهات شريكة، بمن فيها حكومة لبنان، تقدم المساعدة لما يزيد عن ٢٧ ٠٠٠ لاجئ سوري في لبنان. ويوجد معظمهم في منطقة عكار الشمالية في طرابلس، وفي سهل البقاع.

٦ - وفي ظل تصاعد التوترات المتعلقة بالأزمة في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في شمال البلاد، اندلع العنف في طرابلس في ١٢ أيار/مايو إثر اعتقال أحد الأفراد المشتبه بأنه عضو في أحد التنظيمات التي تقيم صلات مع شبكة القاعدة. وأطلق سراحه بكفالة في ٢٢ أيار/مايو. واندلع، أثناء فترة إعداد التقرير، قتال خطير في طرابلس مرتين بين سكان حي باب التبانة ذي الغالبية السنية وحي جبل محسن ذي الغالبية العلوية، وقد استمر القتال في كل مرة اندلع فيها لعدة أيام. وقُتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً في هذه الحوادث، وأصيب بجروح ما يفوق ذلك كثيراً. وقد أسهم انتشار كل من الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي في المنطقة في احتواء الوضع، ولكن التوترات أدت من حين لآخر إلى وقوع المزيد من حوادث إطلاق النار وما زالت شديدة. وفي عكار، قام جنود الجيش اللبناني في ٢٠ أيار/مايو بقتل شخصيتين دينيتين مرتبطتين بحركة تيار المستقبل التي يتزعمها رئيس الوزراء السابق سعد الحريري عند نقطة تفتيش للجيش. وفي ردٍ على ذلك، أقام المتظاهرون حواجز على الطرق في جميع أرجاء البلد وتوفي ثلاثة أشخاص في القتال الذي اندلع بعد ذلك في بيروت. وأعرب الجيش اللبناني عن الأسف إزاء إطلاق النار في عكار. كما باشر التحقيق في الحادث واحتجز الأفراد المتورطين.

٧ - وواصلت الحكومة العمل على حماية لبنان من أسوأ آثار الأزمة في الجمهورية العربية السورية من خلال سياسة "النأي بالنفس" التي تنتهجها. وشجع الزعماء السياسيون على ضبط النفس عقب مختلف الحوادث التي وقعت. وتم توليد الزخم اللازم لاستئناف مؤتمر الحوار الوطني الذي يشارك فيه كبار الزعماء السياسيين، وقام الرئيس سليمان في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بعقد أول اجتماع له منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٨ - وتجري قبل فترة تقل عن عام واحد من موعد الانتخابات البرلمانية القادمة في لبنان مناقشات بشأن النظام الانتخابي وتدابير الإصلاح الانتخابي المقرر اتخاذها وتنفيذها من أجل التصويت. ولم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن قانون الانتخابات الذي سيطبق.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٩ - لم تؤثر الفترات المتقطعة من التوترات المتصاعدة والتقلبات الحاصلة في لبنان تأثيراً كبيراً على المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. وقد نظمت المناسبات التذكارية الفلسطينية في ٣٠ آذار/مارس و ١٥ أيار/مايو ومطلع شهر حزيران/يونيه بسلام وكانت تشهد أحداثاً خطيرة في الأعوام الماضية. وفي الفترة السابقة لهذه المناسبات، أجرت القوة اتصالات وثيقة مع الأطراف على الصعيد الثنائي ومن خلال الآلية الثلاثية الأطراف، وحثتها على اتخاذ جميع تدابير التخفيف اللازمة. وقامت السلطات اللبنانية في هاتين المناسبتين بالحد من إمكانية الوصول إلى كل من المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني والخط الأزرق، لمنع بذلك تشكل تجمعات عامة كبيرة واحتمال وقوع حوادث بالقرب من الخط الأزرق.

١٠ - ويواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله لجزء من قرية الغجر والمنطقة المجاورة الواقعة شمال الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبما يتعارض مع التزامه بسحب قواته المسلحة من المنطقة. ووفقاً لما سبق لي أن ذكرته، قدمت القوة اقتراحاً يتعلق بترتيبات أمنية لكلا الطرفين في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقام الجيش اللبناني بإبلاغ القوة بموافقته في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وأشار جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أن الاقتراح يتطلب موافقة حكومة إسرائيل التي ما زالت معلقة. ولم تحدث أية تطورات جديدة بشأن تلك المسألة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي اجتماع ثلاثي عُقد في ٩ أيار/مايو، طلب الجيش اللبناني إلى القوة أن تقوم، رهنأً بإحراز تقدم في هذه المسألة، بتسليم السيطرة الأمنية على الطريق SD1 إلى الجيش اللبناني وفتح الطريق لاستخدام مدني محدود. ويقع الطريق SD1 خارج منطقة الغجر التي يحتلها جيش الدفاع الإسرائيلي. وستتناول القوة مسألة هذه الطريق مع الطرفين، مع مراعاة الحساسيات الأمنية وتحقيق المهدف الإجمالي الرامي إلى تيسير الانسحاب التام لجيش الدفاع الإسرائيلي من شمالي قرية الغجر والمنطقة المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق.

١١ - وما زالت القوة تركز على الحفاظ على الهدوء على امتداد الخط الأزرق. وفي بعض المناسبات التي تصاعدت فيها التوترات على امتداد الخط الأزرق، ولا سيما في مناطق مزارع شبعا وكفر كلا وبليدا (القطاع الشرقي)، تدخلت القوة بسرعة لإنهاء حالة التزاع من خلال ترتيباتها المتعلقة بالاتصال والتنسيق.

١٢ - وطرأت زيادة ملحوظة على الانتهاكات البرية للخط الأزرق التي ارتكبتها مدنيون لبنانيون، ولا سيما الانتهاكات التي ارتكبتها الرعاة وقطعائهم في مزارع شبعا وغيرها من مناطق الرعي لفترات قصيرة من الزمن. وكان جنود القوة، في معظم الحالات، يحذرون الرعاة من عبور الخط الأزرق، إلا أن تحذيراتهم لم تكن تلق استجابة. فطلبت القوة إلى الجيش اللبناني أن يذكر السكان بضرورة احترام الخط الأزرق بكامله، ودعته إلى تعزيز ما ينفذه من أنشطة الرصد والدوريات في مناطق الرعي المعروفة. وفي ٨ نيسان/أبريل، قام مزارع لبناني بحفر عدة خنادق حول بئر للمياه يقع جنوب الخط الأزرق بالقرب من بليدا (القطاع الشرقي). وأعاد مهندسو القوة والجيش اللبناني الأرض إلى حالتها السابقة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، عبر مواطن لبناني وطفلاه السياج التقني من لبنان إلى إسرائيل بالقرب من بوابة فاطمة الواقعة في كفر كلا (القطاع الشرقي)، وعادوا إلى لبنان في اليوم التالي، بعد أن فتح لهم جيش الدفاع الإسرائيلي البوابة عند رأس الناقورة. وقامت القوة بإبلاغ السلطات اللبنانية والجيش اللبناني، الذي تولى مسؤولية المواطنين اللبنانيين الثلاثة.

١٣ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، لاحظت القوة حفارة لبنانية تعمل في نهر الوزاني/الحاصباني بالقرب من قرية الغجر (القطاع الشرقي) وتخرق الخط الأزرق. وتجاهل العمال إخطار القوة بأنهم قد اخترقوا الخط الأزرق، وواصلوا الأشغال على مر الأيام التالية. واحتج جيش الدفاع الإسرائيلي على هذا العمل باعتباره انتهاكاً جسيماً لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأعرب عن القلق لأن الأشغال على مجرى النهر من شأنها أن تؤثر على تدفق المياه. وتعكف القوة على التحقيق في الادعاء الإسرائيلي.

١٤ - واستمرت الخروقات شبه اليومية التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي للمجال الجوي اللبناني بمعدل ثابت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ولم يقتصر ذلك في معظم الأحوال على استخدام طائرات بلا طيار، بل شمل أيضاً استخدام طائرات مقاتلة. وتنتهك هذه التحقيقات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والسيادة اللبنانية. كما تقوض مصداقية كل من القوة والجيش اللبناني. وقد واصلت القوة الاحتجاج على جميع الانتهاكات، مطالبة السلطات الإسرائيلية بإيقافها على الفور. واحتجت أيضاً الحكومة اللبنانية بشدة على هذه الانتهاكات مطالبة بوقفها. وواصلت حكومة إسرائيل الادعاء بأنها تدبر أمني ضروري.

١٥ - وأنجزت القوة التحقيقات بشأن حادثتي إطلاق صواريخ من منطقة عملياتها وقعتا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقُدِّم تقريراً التحقيق إلى كلا الطرفين وسُيُنَاقِشان في الاجتماع الثلاثي المقبل المقرر عقده في ٤ تموز/يوليه. وأعادت التحقيقات التي أجرتها القوة تأكيد الوقائع الأولية للحوادث كما نصت عليها الفقرتان ١١ و ١٢ من تقريره السابق (S/2012/124).

١٦ - وواصلت القوة والجيش اللبناني أنشطة عملياتهما اليومية، بما في ذلك القيام بما لا يقل متوسطه عن ٣٨ نشاطاً منسقاً يومياً، بالإضافة إلى إقامة سبع نقاط تفتيش مشتركة على طول نهر الليطاني. كما واصلت اليونيفيل والجيش اللبناني القيام بعمليات مشتركة لمكافحة إطلاق الصواريخ في المناطق القريبة من الخط الأزرق. وشملت الأنشطة المشتركة كذلك تنفيذ مناورات لزيادة القدرات وتدريبات في البر والبحر، شملت مناورة مشتركة للرمية بالمدفعية، في حين ركزت أنشطة أخرى على قدرات قوات الجانبين في مجالات معالجة العبوات الناسفة المحلية الصنع، وعمليات البحث والإنقاذ في البحر، ونظم الاتصالات والمعلومات، وإجراءات التوعية الأمنية. ومن جهتها، قامت اليونيفيل بتسيير ٣٠٠ دورية آلية وراجلة، إضافة إلى الدوريات المنتظمة للطائرات المروحية وأنشطة عمليات أخرى.

١٧ - وفي ١٧ أيار/مايو، قام الجيش اللبناني بإبلاغ القوة بأنه سوف يعيد نشر كتيبة من قطاع جنوب الليطاني إلى اللواء الذي تنتمي إليه في مكان آخر في البلاد. وفي ٢٤ أيار/مايو، أبلغ الجيش اللبناني القوة أيضاً بأنه سيعيد نشر ثلاث سرايا مشاة ميكانيكية من قطاع جنوب الليطاني. والقوام الحالي لقوات الجيش اللبناني في منطقة العمليات يبلغ قرابة ثلاثة ألوية.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت عمليات عرقلة منعزلة لحركة القوة أسفرت في إحدى المناسبات، عن تعريض سلامة وأمن أفرادها للخطر. ففي ١٠ نيسان/أبريل، وبينما كان فريق إعلامي تابع للقوة، برفقة خمسة من جنودها، يجري نشاطاً كان قد جرى تنسيقه مع الجيش اللبناني، تعرّض الفريق لهجوم من خمسة مدنيين على مقربة من وادي جيلو (القطاع الغربي) مما تسبب في إصابة أحد موظفي القوة بينما بجروح طفيفة أثناء الاستيلاء على معدات الفريق عنوة. وطلب من فريق اليونيفيل مغادرة المنطقة والاتصال بالجيش اللبناني لكي يستعيد المعدات. وقد احتجت القوة بشدة على الحادثة لدى الجيش اللبناني وأجرت تحقيقاً في الحادثة. وقام الجيش اللبناني بإبلاغ القوة أن تحقيقاً يجري لمعرفة مرتكبي الحادث واستعادة المعدات المسروقة، التي أعيد حتى الآن جزءاً تألف منها فقط.

١٩ - ووقعت أيضا حالات من السلوك غير الودي في الخيام وبلاط (القطاع الشرقي)، حيث طُلب من دوريات القوة المغادرة ووجه المدنيون المحليون السباب لأفرادها؛ وقرب الناقورة (القطاع الغربي)، حيث لحقت أضرار بمركبة تابعة للقوة؛ وفي دير نطار (القطاع الغربي)، حيث انتزعت خرائط الدورية. ووقعت حوادث إلقاء حجارة على دوريات ومركبات اليونيفيل في عيتا الشعب (القطاع الغربي)، وحولا (القطاع الشرقي)، وكفر كيلا (القطاع الشرقي). وقد احتجت القوة بقوة على هذه الحوادث لدى الجيش اللبناني وطلبت إلى السلطات اللبنانية اتخاذ إجراءات ضد الأفراد المتورطين فيها.

٢٠ - وعلى الرغم من تلك الحوادث، ظلت علاقات القوة مع السكان المحليين إيجابية بوجه عام. وتم الاضطلاع بأنشطة في مجال الاتصال والتواصل بشكل منتظم، شملت عقد اجتماعات، وتقديم خدمات مجتمعية، والقيام بأنشطة ثقافية وتعليمية مع المجتمعات المحلية، بمشاركة المؤسسات الحكومية. كما نظمت القوة عددا من المناسبات الاجتماعية والثقافية والتدريب المهني. وما زال العمل مستمرا على تنفيذ المشاريع السريعة الأثر بتمويل من البلدان المساهمة بقوات، وكذلك من ميزانية اليونيفيل.

٢١ - وواصلت القوة تقديم المساعدة إلى الجيش اللبناني في إقامة منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو عتاد أو أسلحة بخلاف ما يخص الحكومة اللبنانية واليونيفيل. إلا أن تحقيق هذا الهدف لا يزال هدفاً طويل الأجل، إذ أثبت عدد من الحوادث التي وقعت منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أنه لا يزال هناك أسلحة وأفراد مسلحين عدائيين مستعدين لاستخدامها داخل منطقة العمليات. ولم تؤدِ عمليات القوة إلى اكتشاف أي مخابئ جديدة للأسلحة أو بنية أساسية عسكرية غير مصرح بها. كما لم تعثر القوة على دليل يبين إعادة استخدام المواقع المكتشفة سابقا. ولا تزال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الموجودة في منطقة عمليات القوة تحوي أفرادا مسلحين وأسلحة.

٢٢ - وواصلت الحكومة الإسرائيلية الادعاء بأن حزب الله ما فتئ يعمل على بناء مواقع ووحداته العسكرية داخل المناطق الآهلة بالسكان في جنوب لبنان وبأن أسلحة غير مأذون بها تُنقل إلى لبنان، بما في ذلك إلى منطقة عمليات القوة. وإذا ما تلقت القوة معلومات محددة عن وجود أفراد مسلحين أو أسلحة بصورة غير قانونية في منطقة عملياتها، فإنها لا تزال مصممة على القيام، بالتعاون مع الجيش اللبناني، باتخاذ إجراءات بكل الوسائل المتاحة ضمن ولايتها وإلى أقصى ما تسمح به قواعد الاشتباك الخاصة بها، على نحو ما جرى إيضاحه في تقارير السابقة. ولا يحق للقوة، بموجب ولايتها، دخول الممتلكات الخاصة ما لم تكن هناك أدلة موثوقة على أن ثمة انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما وجود خطر

وشيك بالقيام بنشاط عدائي انطلاقاً من موقع بعينه. وحتى تاريخه، لم تتلق القوة أي دليل على حصول نقل غير مأذون به للأسلحة إلى منطقة عملياتها ولم تعثر على أي دليل على ذلك. وواصلت قيادة الجيش اللبناني الإعلان بأنها ستقوم على الفور باتخاذ إجراءات لوضع حد لأي نشاط غير قانوني يتنافى مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقرارات الحكومة ذات الصلة.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت القوة عدداً من حالات الوجود غير المأذون به لأفراد مسلحين وأسلحة في منطقة عملياتها في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الساعات الأولى من صباح ٢٢ نيسان/أبريل، انفجرت قبلة في مطعم في صور، مما أدى إلى إصابة خمسة مدنيين بجروح. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم. وأجرت السلطات اللبنانية تحقيقاً في الانفجار، وهو الهجوم الرابع من نوعه ضد مطعم أو فندق خاص في صور خلال الأشهر الستة الأخيرة. وفي ٥ شباط/فبراير، وعلى مقربة من بليدا، شاهدت القوة مركبة تقل ثلاثة مدنيين ملثمين يحملون بنادق يصوبونها عبر النوافذ. ونقلت القوة رقم اللوحة ونوع المركبة إلى الجيش اللبناني للتحقيق. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، عُثر في الموقع ٩-١٠ للأمم المتحدة على مقربة من تولين (القطاع الغربي) على أثر اصطدام رصاصتين. ووُجد الأثر الأول على مركبة للأمم المتحدة والثاني في موقع قتالي. وقد نُشرت على الفور دوريتان تابعتان لقوة الرد السريع، وجرى تعزيز تدابير حماية القوات. وتجري القوة حالياً تحقيقاً في الحادثة.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت القوة تصادف حالات كثيرة لأفراد يحملون أسلحة صيد، وفي كل حالة كانت دوريات اليونيفيل تتحرك لوقف نشاط الصيد. وفي مناسبات ثلاث على الأقل، احتجز الجيش اللبناني صيادين مسلحين. ولكن في أغلب الحالات، كان الصيادون يسارعون إلى مغادرة المنطقة لدى وصول اليونيفيل أو الجيش اللبناني. وتواصلت القوة الإبقاء على عدد كبير من الدوريات ومراكز المراقبة في مناطق الصيد المعروفة وفي أيام الصيد الشهيرة. وفي ٢٢ آذار/مارس، كان يمكن أن يقع حادث خطير حينما أطلق صيادون مسلحون النار بتهور في الاتجاه العام لقوات اليونيفيل كانت تقوم بعملية تطهير للألغام، وهو ما أسفر عن إصابة جندي من القوة بجرح طفيف من خرقة من بندقية صيد. ويعتبر الصيد جنوبي نهر الليطاني انتهاكاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتقع المسؤولية عن منع الصيد في منطقة العمليات على السلطات اللبنانية، بمساعدة القوة.

٢٥ - وواصلت القوة الضاربة البحرية التابعة لليونيفيل الاضطلاع بولايتها المزدوجة في القيام بعمليات الاعتراض البحري وتدريب القوات البحرية اللبنانية. ومنذ تقريره الأخير، قامت البحرية اللبنانية وموظفو الجمارك بتفتيش ١٩٩ سفينة اعتبر أنها مشبوهة

للتأكد من أنه لا يوجد على متنها أية أسلحة أو ما يتصل بها من عتاد غير مأذون به. وفي مناسبتين منفصلتين، قامت السلطات اللبنانية بإبلاغ القوة بأنها عثرت على شحنة غير مأذون بها تتكون من أسلحة وعتاد عسكري كان يجري تهريبها إلى لبنان عن طريق البحر في انتهاك للقرار ١٧٠١. وتُنقَش هذه الحوادث في الفقرتين ٤٥ و ٤٦.

٢٦ - واستجابة لطلبات السلطات اللبنانية، كثفت القوة الضاربة البحرية التابعة لليونيفيل أنشطة الرصد التي كانت تقوم بها في أجزاء معينة من منطقة العمليات البحرية. ونظمت القوة والقوات البحرية اللبنانية ٩ حلقات عمل ونفذت ١٤٤ نشاطا تدريبيا في عرض البحر لصغار الضباط اللبنانيين على متن وحدات القوة الضاربة البحرية. وإضافة إلى ذلك، أجريت في خمس مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدريبات على عمليات الاعتراض البحري لمدة خمسة أيام بالاشتراك مع القوات البحرية اللبنانية.

٢٧ - واستمرت الحوادث على طول خط العوامات، إذ أن جيش الدفاع الإسرائيلي قام بإطلاق شحنات ناسفة في الأعماق وطلقات تحذيرية على طول هذا الخط. ولا تشمل ولاية اليونيفيل مراقبة خط العوامات الذي أقامته الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد ولا تعترف به الحكومة اللبنانية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٨ - واصلت القوة اتصالها وتنسيقها مع كلا الطرفين، على النحو المبين في تقاريري السابقة. وقد استمرت أنشطة التعامل والاتصال يوميا بين القوة والجيش اللبناني على المستوى الرفيع والفعال المقرر لها. كما حافظت القوة على اتصال وتنسيق فعالين مع جيش الدفاع الإسرائيلي، بوسائل منها الاضطلاع بأنشطة واسعة النطاق لفريق المراقبين في لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ولم يُحرَز أي تقدم في إنشاء مكتب لليونيفيل في تل أبيب.

٢٩ - وما زالت ترتيبات الاتصال والتنسيق التي تقيمها القوة مع الطرفين تُنفَّذ على نحو جيد وبرهن الطرفان مرارا على استعدادهما للمشاركة على نحو بناء في جهود القوة الرامية إلى معالجة الأمور الخلافية وتخفيف حدة التوتر. وتمشيا مع توصية الاستعراض الاستراتيجي للقوة ببحث إمكانية مواصلة تعزيز الآلية الثلاثية لتيسير الترتيبات العملية في الميدان بين الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي التي من شأنها أن تحقق بناء الثقة ونزع فتيل التوتر في بؤر التوتر المحتملة، واصل المنتدى الثلاثي عقد اجتماعات شهرية. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماعان ثلاثيان خاصان خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمعالجة تطورات حساسة وقعت في كفر كلاً ومزارع شبعا.

٣٠ - وفيما يتعلق بمنطقة كفر كلا، أعرب كلا الطرفين عن اهتمامه بتنفيذ تدابير أمنية إضافية للتقليل من احتمال وقوع حوادث. واقترح جيش الدفاع الإسرائيلي إقامة جدار بدل السياج التقني الحالي. وسهلت القوة الأشغال المتصلة بذلك ونسقتها عن طريق قنوات الاتصال الخاصة بها وعقد اجتماع ثلاثي خاص، سعياً لتفادي وقوع أي سوء تفاهم وكفالة الأمن خلال مدة إنجاز الأشغال. وبدأ في ٣٠ نيسان/أبريل تشييد الجدار الذي يبلغ طوله حوالي كيلومتر واحد وعلوه من ٥ إلى ٧ أمتار، وتم إنجازه في مستهل حزيران/يونيه ٢٠١٢ دون وقوع أي حوادث خطيرة. وتجري حالياً الأشغال الخاصة بإقامة سياج تقني في أعلى الجدار.

٣١ - وعُقد في ٢٥ نيسان/أبريل اجتماع ثلاثي خاص بمبادرة من القوة لمعالجة ازدياد حدة التوتر في منطقة مزارع شبعا عقب قيام جيش الدفاع الإسرائيلي في ١٨ نيسان/أبريل بأشغال طرق بالقرب من الخط الأزرق. ورغم أن مناقشة مركز مزارع شبعا لا تدخل ضمن اختصاص القوة، فقد سعت القوة إلى تفادي التوتر وإلغاء مسببات النزاع في حالة محتملة الخطورة، مع كفالة مواصلة احترام الخط الأزرق. وتمسك كل من الطرفين بموقفه بشأن هذه المسألة. وفي وقت تحرير هذا التقرير، لم يجر المزيد من أشغال الطرق في هذه المنطقة.

٣٢ - وتواصلت عملية تعليم الخط الأزرق تعليماً واضحاً. وبحلول ١٥ حزيران/يونيه، كان الطرفان قد وافقا على ما مجموعه ٢٥٣ نقطة من النقاط الـ ٤٧٠ المقرر تعليمها. وتستلزم عملية التعليم تطهير حقول الألغام والتخلص من الذخائر غير المنفجرة لتهيئة الوصول الآمن لقياس الإحداثيات وإقامة علامات الخط الأزرق. وقامت القوة بتطهير المسارات المؤدية إلى ٢١٥ نقطة حددت قياسات ١٤٩ منها. وتم بناء نحو ١٤١ علامة من علامات الخط الأزرق، وتحقق كلا الطرفين من ١١٢ منها. وعلى النحو المتفق عليه مع الطرفين، تعمل القوة حالياً على إنجاز أشغال صيانة علامات الخط الأزرق التي تم وضعها سابقاً.

٣٣ - وقامت القوة، وفقاً لتوصيات الاستعراض الاستراتيجي، بدعوة الطرفين إلى إعادة النظر في النقاط التي قد اعتبرت لحد الآن خلافية أو التي تثير إشكالا. وخلال الاجتماع الثلاثي المعقود في ٩ أيار/مايو، تم الاتفاق على أن تجري القوة مشاورات ثنائية مع الطرفين بشأن كيفية التعامل مع هذه المناطق. كما دعت القوة الطرفين إلى تقديم مقترحات بشأن سبل المضي قدماً في هذا الصدد، مع مراعاة توصيات الاستعراض الاستراتيجي باستكشاف إمكانية إما التوصل إلى اتفاق بشأن مواصلة عملية التعليم، أو إلى فهم مشترك لقواعد الاشتباك أو الترتيبات الأمنية الخاصة بالمناطق التي يختلف الطرفان بشأنها في ما يتعلق بتعليم الخط الأزرق.

٣٤ - وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني، خلال الاجتماع الثلاثي المعقود في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢، اهتمامهما بمعالجة المسائل المتعلقة بالأمن البحري من خلال الآلية الثلاثية. وفيما بعد، اشتركت القوة في مشاورات ثنائية مع الطرفين، حيث عُقد حتى الآن اجتماع مع جيش الدفاع الإسرائيلي واجتماعان مع الجيش اللبناني. ولا تزال هذه المشاورات جارية. وأعرب الطرفان عن اتباعهما لنهج بناء، وأبديا اهتماما حقيقيا بإحراز تقدم بشأن مسألة الأمن البحري، لكن الفجوة القائمة بين موقفيهما لا تزال كبيرة.

٣٥ - وواصلت القوة، وفق الأولويات الاستراتيجية المحددة في الاستعراض الاستراتيجي، العمل على نحو وثيق مع الجيش اللبناني من خلال إجراء الحوار الاستراتيجي سعياً لتعزيز قدرات الجيش اللبناني، ليس كمجرد شرط لتحقيق سيطرته التدريجية على منطقة العمليات والمياه الإقليمية اللبنانية فحسب، بل أيضاً كعنصر أساسي للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وقد وضع الجيش اللبناني، بدعم من القوة، مشروع خطة الحوار الاستراتيجي بين الجيش اللبناني والقوة.

٣٦ - وسعت القوة إلى توسيع نطاق مفهوم الإجراءات الخاصة لتشمل مناطق جديدة على طول الخط الأزرق، باعتبار ذلك أداة رئيسية لإزالة أسباب التوتر المحتمل ومنع وقوع الحوادث، وتمشيا مع توصية الاستعراض الاستراتيجي بالتركيز على تشجيع الترتيبات والتفاهات الواقعية المحلية بين الطرفين. وقد رحب كل من جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني بهذه المبادرة. وقد وافق الجيش اللبناني على دعم جميع تدابير الاتصال والتنسيق وأفاد جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه سيدعم جميع التدابير الرامية إلى الحد من الاحتكاك وفق ما تسمح به الاعتبارات العملية والعملياتية.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٧ - دعا مجلس الأمن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى التنفيذ التام للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تدعو إلى نزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة الحكومة اللبنانية ولا سلطة غير سلطة الحكومة اللبنانية.

٣٨ - ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة اللبنانية، في انتهاك للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يشكل مصدر قلق بالغ. وقد دعوت مرارا إلى تنفيذ القرارات ذات الصلة بتلك الأسلحة التي تعوق قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وقد واصل حزب الله إقراره علنا بأنه يحتفظ بقدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية، وأنه

قد تلقى بالفعل معدات ودعمًا معنويًا وسياسيًا من جمهورية إيران الإسلامية. ولا يزال ممثلو حزب الله يدّعون بأن ذلك السلاح يُستخدم كرادع ضد العدوان المحتمل من جانب إسرائيل.

٣٩ - ولم يُحرز أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة خارج سيطرة الدولة اللبنانية. وتقع جميع تلك القواعد إلا واحدة على طول الحدود اللبنانية - السورية، مما ينال من السيادة اللبنانية وسلطة الحكومة ويعوق قدرة الدولة على رصد وضبط الحدود البرية بين لبنان والجمهورية العربية السورية على نحو فعال. وقد طلبت مرارا من السلطات اللبنانية تفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة، ومن حكومة الجمهورية العربية السورية التعاون مع تلك الجهود. وخلال شهر أيار/مايو، قام أحمد جبريل، زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، بزيارة لبنان لأول مرة منذ عام ٢٠٠٦ واجتمع بعدد من القادة السياسيين، وبخاصة من ائتلاف ٨ آذار. وأكد السيد جبريل أن تنظيمه لن يسلم سلاحه وأن نزع سلاح الفصائل الفلسطينية خارج مخيمات اللاجئين في لبنان لا يمكن تصوره إلا بعد تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي وضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

٤٠ - ولا يزال الوضع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مثيرا للقلق أيضا. لكن السلطات اللبنانية ما زالت تعتبر التعاون مع السلطات الأمنية في المخيمات مُرضيا. ومع ذلك، فقد قام قائد مزعوم لشبكة يشتبه في قيامه بالتخطيط لهجمات ضد الجيش اللبناني باللجوء إلى مخيم عين الحلوة في آذار/مارس. وهناك تقارير متضاربة عن مكان تواجده الحالي. وفي ١٧ أيار/مايو، قام الجيش اللبناني بإلقاء القبض على سائق مركبة مشتبه في نقلها لأسلحة خارج مخيم عين الحلوة. وفي ١٥ حزيران/يونيه، ازدادت حدة التوتر في مخيم نهر البارد بعد قيام الجيش اللبناني بإلقاء القبض على شابين فلسطينيين رفضا إبراز بطاقتي هويتهما عند إحدى نقاط التفتيش. وقد قام السكان فيما بعد بمهاجمة مخفرين للجيش بالحجارة، مما أسفر عن مقتل فلسطيني في غضون ذلك. كما أسفرت الاصطدامات التي تلت ذلك في مخيمي نهر البارد وعين الحلوة في ١٨ حزيران/يونيه عن مقتل شخصين. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب عدد كبير من سكان المخيمين ومن أفراد الجيش اللبناني بجروح. وأطلقت تلك الأحداث شرارة مظاهرات اندلعت في مخيمات أخرى في لبنان. وقد أبرزت تلك الأحداث الحاجة المحددة لمعالجة المسائل المتعلقة بالوصول إلى تلك الأماكن مع مواصلة مراعاة الشواغل الأمنية الأوسع نطاقا.

٤١ - وقد أبرزت الأحداث المتكررة في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن بينها محاولة الاغتيال التي حدثت في ٤ نيسان/أبريل ضد سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية، مرة أخرى انتشار الأسلحة على نطاق واسع في لبنان وما يمثل من مخاطر على صون الاستقرار الداخلي والوحدة الداخلية. كما أظهر القتال في طرابلس، إلى جانب العنف الذي اندلع عقب ذلك في بيروت وأماكن أخرى بوضوح صارخ، الأخطار المتصلة بانتشار الأسلحة المتوسطة والثقيلة خارج سيطرة الدولة.

٤٢ - وفي ضوء ازدياد حدة التوتر وحالة عدم اليقين في البلد، نشأت قوة دفع جديدة لاستئناف الحوار الوطني في لبنان، حسب ما دعت إليه الأمم المتحدة. وبتشجيع من الملك عبد الله بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية، وقادة آخرين، دعا الرئيس سليمان إلى عقد اجتماع للحوار الوطني في ١١ حزيران/يونيه بمجدول أعمال يشمل استراتيجية الدفاع، بما فيها على وجه التحديد المسائل المتصلة باستخدام سلاح حزب الله؛ والسلاح الفلسطيني الموجود داخل المخيمات أو خارجها؛ والأسلحة الموجودة في مراكز المدن وما حولها. وفيما يتعلق بالفئة الأولى، تم توضيح أن ذلك الاستخدام هو للدفاع عن لبنان. وعُقد الاجتماع في ١١ حزيران/يونيه، وأصدر المشاركون عقبه إعلانا يسجل اتفاقهم على ١٧ نقطة تشمل ما يلي: التعهد بتعزيز الهدوء على الصعيد الأمني والسياسي والإعلامي؛ وتجنب العنف واللجوء للسلاح؛ ودعم الجيش اللبناني؛ وإبقاء لبنان على الحياد فيما يخص النزاعات الإقليمية والدولية وتجنب الأثر السلبي للأزمات الإقليمية، إلا في الأمور التي يوجد بشأنها توافق عربي أو دولي في الآراء أو التي تخص القضية الفلسطينية؛ والالتزام بالقرارات الدولية وعلى وجه التحديد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). واتفقت الأطراف على الاجتماع مجددا في ٢٥ حزيران/يونيه لمناقشة البنود المحددة في جدول الأعمال الذي اقترحه الرئيس سليمان.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٣ - قرر مجلس الأمن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن تقوم جميع الدول بمنع بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها. وفي القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يطالب المجلس أيضا حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة وما يتصل بها من مواد إلى لبنان دون موافقتها.

٤٤ - وما فتئ ممثلو حكومة إسرائيل يكررون تأكيد ادعاءاتهم بحدوث حالات نقل كبيرة للأسلحة إلى حزب الله عبر الحدود السورية اللبنانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتأخذ الأمم المتحدة هذه الادعاءات على محمل الجد، إلا أنها ليست في وضع يسمح لها بالتحقق من هذه المعلومات بشكل مستقل.

٤٥ - ولكن هناك معلومات موثقة فيما يخص الاتجار بالأسلحة عبر الحدود البرية اللبنانية السورية إلى داخل الجمهورية العربية السورية. وفي مناسبتين على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الجيش اللبناني باعتراض أسلحة داخلية إلى لبنان في انتهاك للحظر المفروض على توريد الأسلحة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وشكل ذلك أهم محاولتين لحرق حظر توريد الأسلحة أبلغت عنهما السلطات اللبنانية منذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ٢٧ نيسان/أبريل، اعترضت البحرية اللبنانية سفينة مملوكة لسوريا ترفع علم سيراليون في المياه الإقليمية اللبنانية بينما كانت السفينة في طريقها إلى طرابلس، واكتشفت على متنها ثلاث حاويات بها أسلحة وذخيرة ومعدات عسكرية. وفي مناسبة أخرى، في ٨ أيار/مايو، ذكرت السلطات اللبنانية أنها صادرت كمية كبيرة من الذخائر العسكرية في ميناء طرابلس. وكانت تلك الذخائر مخبأة في سيارة يجري استيرادها إلى لبنان.

٤٦ - وتشير النتائج الأولية للتحقيقات التي أجراها الجيش اللبناني إلى أن الأسلحة في كل من المناسبتين كانت مرسلة إلى أفراد من المعارضة المسلحة في الجمهورية العربية السورية. وكتبت حكومة الجمهورية العربية السورية إلى رئيس مجلس الأمن وإلي في شكل رسالة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/334)، مؤكدة أن الأسلحة التي كانت على متن السفينة التي اعترضت في ٢٧ نيسان/أبريل كانت ستهرب إلى الأراضي السورية لصالح جماعات إرهابية.

٤٧ - وفي الرسالة التي وجهها الممثل الدائم والمؤرخة ١٧ أيار/مايو، أكدت حكومة الجمهورية العربية السورية من جديد الإجراءات الموجهة ضد الجمهورية العربية السورية من الأراضي اللبنانية، ومن بينها خرق حظر توريد الأسلحة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد رفضت السلطات السياسية والأمنية اللبنانية، ومن بينها الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي، بشدة التأكيدات التي وردت في رسالة الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، مشيرة إلى أن محتواها غير دقيق وأنها لا تستند إلى معلومات جرى التحقق منها. وقامت السلطات اللبنانية أيضا بإبلاغ الأمم المتحدة بأنه فيما عدا هاتين المناسبتين اللتين أبلغت عنهما تحديدا، فإنها تعتقد بأنه لا توجد خروق واسعة النطاق لحظر توريد الأسلحة. وأشارت السلطات اللبنانية أيضا إلى أن مراقبة الحدود البرية بين لبنان والجمهورية

العربية السورية لا تزال أمرا صعبا، ولكن الجيش اللبناني منتشر ويسعى إلى تشديد المراقبة على طول الحدود بأقصى جهد ممكن عن طريق زيادة عدد الدوريات ومهام المراقبة.

٤٨ - إن ادعاءات الاتجار بالأسلحة عبر الحدود السورية اللبنانية، إلى جانب الإجراءات والأحداث المتكررة على طول الحدود، والتي تسببت في وفاة أو إصابة للمدنيين، تعزز ضرورة اعتماد وتنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة الحدود البرية اللبنانية، التي يُعترف بها من عهد بعيد. وفي الحكومة الحالية، قام رئيس الوزراء ميقاتي بتكليف وزير الداخلية شربل برئاسة لجنة وزارية مشتركة تتولى وضع تلك الاستراتيجية. وواصلت الجهات المانحة مشاركتها في هذه المسألة؛ ولكن، إلى أن تعتمد الحكومة استراتيجية، فإن تعبئة موارد إضافية من الجهات المانحة يظل أمرا صعبا.

٤٩ - وقد زاد عدد اللاجئين السوريين إلى الأراضي اللبنانية منذ تقرير الصادر في شباط/فبراير (S/2012/124). وحتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت المساعدات تُقدم إلى ما يربو على ٢٧ ٠٠٠ سوري في لبنان، جرى تسجيل ما يربو على ٢٠ ٠٠٠ منهم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة لبنان. ويوجد حوالي ٣ ٠٠٠ شخص ينتظرون التسجيل في طرابلس والمناطق المحيطة بها. وبدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية تسجيل السوريين النازحين في شرق لبنان، حيث تقدم المساعدات إلى ما يقارب ٩ ٠٠٠ سوري. وفي شمال لبنان، تواصل الأمم المتحدة والهيئة العليا الحكومية للإغاثة العمل معا لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين السوريين. وفي شرق لبنان، حيث لا توجد الهيئة العليا للإغاثة، تعمل أسرة الأمم المتحدة بتنسيق كامل مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وفي الشمال، واصلت الهيئة العليا للإغاثة تسديد النفقات المتصلة بمعالجة اللاجئين السوريين، بمن فيهم المصابون، في المستشفيات اللبنانية؛ وفي البقاع، تسدد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها تكاليف المعالجة الطبية للاجئين السوريين.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٠ - يُعد المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام، وهو وحدة تابعة للجيش اللبناني، السلطة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان التي تضطلع بالمسؤولية الكاملة عن إدارة جميع عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وبيانات الإجراءات المتعلقة بالألغام. وواصل فريق الأمم المتحدة المعني بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في تقديم الدعم إلى القوة في أنشطة إزالة الألغام على طول الخط الأزرق من خلال توفير التدريب للوحدات، فضلا عن إجراء التحقق والرصد لضمان الجودة. وفي ٨ أيار/مايو، سلّم جيش الدفاع الإسرائيلي خريطة إلى

القوة تبين موقع ١٩٧٤ لحقل ألغام يقع بالقرب من مواقع الأمم المتحدة 4-7C في منطقة مزارع شبعا (القطاع الشرقي).

واو - ترسيم الحدود

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يقيم أي من الجمهورية العربية السورية أو لبنان باتخاذ خطوات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن ترسيم الحدود المشتركة بينهما. ولكن الأحوال السائدة على طول الحدود اللبنانية السورية والحوادث المتكررة، ومن بينها حوادث في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة، وأسفر بعضها عن وقوع وفيات أو إصابات بين المدنيين على كل من جانبي الحدود، لا تزال تبرز ضرورة ترسيم الحدود وتعليمها على نحو كامل. ويجب أيضاً حل مسألة قواعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة، المتداخلة على جانبي الحدود.

٥٢ - ولم يُحرز أي تقدم كذلك في مسألة منطقة مزارع شبعا. وإن التوتر بين لبنان وإسرائيل بشأن الأعمال التي يعتزم جيش الدفاع الإسرائيلي القيام بها جنوب الخط الأزرق في هذه المنطقة يؤكد كذلك ضرورة قيام الطرفين، في هذه المنطقة كما في غيرها، باحترام الخط الأزرق، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي تدابير بالقرب من الخط الأزرق قد تؤدي إلى سوء تفاهم أو قد يعتبرها الجانب الآخر استفزازية. ويبرز كذلك ضرورة المضي في ترسيم الحدود الدولية للبنان، ولا سيما في المناطق التي تعتبر فيها الحدود محل خلاف أو غير مؤكدة، بما في ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا. ولم يرد حتى الآن أي رد من الجمهورية العربية السورية أو إسرائيل بشأن التحديد المؤقت لنطاق المنطقة الوارد في تقرير المتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ثالثا - أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٥٣ - لا يزال أمن أفراد القوة وسلامتهم من أولى الأولويات. وقامت القوة باستمرار بمراجعة ما وضعته من خطط أمنية واتخذته من تدابير لتخفيف المخاطر، وعقد دورات تدريبية لتوعية أفرادها بشؤون السلامة، وتنفيذ أعمال لحماية منشآت القوة وأصولها. وواصلت القوة والسلطات اللبنانية التعاون من أجل كفاءة التصدي لجميع التهديدات الأمنية بطريقة مناسبة. واستكمالا للتدابير التي اتخذتها الحكومة اللبنانية، واصلت القوة تطبيق تدابيرها الرامية إلى التخفيف من المخاطر.

٥٤ - وواصلت القوة متابعة إجراءات المحكمة العسكرية اللبنانية في القضايا المتصلة بالهجمات الخطيرة على حفظة السلام التابعين للقوة، وكذلك متابعة التحقيقات في حوادث شملت عرقلة أنشطتها باستخدام العنف. وقد أُرجئت جلسات المحاكمة المتعلقة بالطعون في الأحكام الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي في قضية الهجوم المتعمد على القوة في عام ٢٠٠٨ إلى بداية عام ٢٠١٣ لأسباب إجرائية. وعُقدت في ١ حزيران/يونيه جلسة محاكمة في قضية الهجوم على دورية تابعة للقوة في عام ٢٠١١، اقترانا بإلقاء القبض على مشتبه واحد، ثم أُرجئت إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لاستدعاء الشهود. وفي قضية أخرى أُتهم فيها ثلاثة متهمين بتشكيل عصابة مسلحة بهدف تنفيذ اعتداءات إرهابية على منشآت عسكرية حكومية وعلى القوة، أُرجئت جلسة المحاكمة التي كان من المقرر عقدها في ٨ حزيران/يونيه إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ولم يُحرز إلا تقدم طفيف في التحقيقات في الحوادث التي شملت عرقلة أنشطة القوة باستخدام العنف. وتقع على عاتق السلطات اللبنانية مسؤولية ضمان سلامة وأمن أفراد القوة ومعداتها ومبانيها، وتقديم مرتكبي الأفعال غير المشروعة إلى العدالة.

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٥ - في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بلغ إجمالي القوام العسكري للقوة ١١ ٨٤٥ فردا، ٤٣٧ منهم من النساء. وكان العنصر المدني يتكون من ٣٧٤ موظفا مدنيا دوليا و ٦٩٨ موظفا مدنيا وطنيا، منهم على التوالي ١٠١ و ١٦٨ من النساء. وكجزء من القوة، كان فريق مراقبي لبنان يتألف من ٤٨ من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٥٦ - وقد خفضت فرنسا مشاركتها في القوة بسحب ٤٥٠ جنديا وجزء من مدفيعتها وقدراتها الهندسية. وأتمت فنلندا نشر ١٧٧ جنديا بحلول ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ كجزء من كتيبة المشاة الخفيفة المقدمة من أيرلندا. وبتزامن مع ذلك، قلصت أيرلندا قوام قواتها بما قدره سرية واحدة، ويبلغ مجموع قوام الكتيبة الفنلندية الأيرلندية ٥٠٠ فرد. وسحبت البرتغال سريتها الهندسية بحلول نهاية حزيران/يونيه. وقدمت إندونيسيا طرادة جديدة إلى القوة الضاربة البحرية في ١٠ حزيران/يونيه، ليصل بذلك إجمالي قوام القوة الضاربة البحرية العاملة حاليا رفقة بارجة برازيلية إلى تسع سفن.

٥٧ - وبالتشاور مع إدارة عمليات حفظ السلام، تقوم القوة بوضع خطط لتنفيذ توصيات دراسة القدرات العسكرية. وتشمل هذه الخطط إمكانية تعديل القوات بهدف المشاركة في قوة أصغر حجما دون أن تكون أقل كفاءة، مع ضمان الحفاظ على قدرة القوة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها وتوافقها مع الأولويات المحددة في الاستعراض الاستراتيجي.

خامسا - ملاحظات

٥٨ - إن الاستقرار المستمر في منطقة عمليات القوة أمر جدير بالذكر، وإني أشيد بكلا الطرفين لمواصلة تركيزهما الثابت على حفظ الهدوء على طول الخط الأزرق. ففي بيئة الرية المتزايدة والاضطراب السائدة في المنطقة، يواصل القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والترتيبات التي وضعت عملا به توفير إمكانية التنبؤ وآليات فعالة لمعالجة المسائل المثيرة لاهتمام الطرفين. ولا بد من حماية هذه الإنجازات والحفاظ على فترة الاستقرار والهدوء غير المسبوقة التي جلبتها إلى المنطقة على طول الخط الأزرق. وإني أحث حكومتي إسرائيل ولبنان على المحافظة على التزامهما بوقف الأعمال العدائية والتنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥٩ - وقد أثرت الأزمة المستمرة في الجمهورية العربية السورية بشدة في لبنان، فاستقطبت الرأي العام وزادت في حدة التوتر. غير أن الزعماء من مختلف الانتماءات السياسية استجابوا بمسؤولية بسعيهم إلى نزع فتيل الحوادث. إضافة إلى ذلك، ساعدت سياسة النأي بالنفس التي تتبعها الحكومة على الحفاظ على الاستقرار الداخلي واجتذبت الدعم الدولي عن جدارة.

٦٠ - ولا يزال يساورني القلق بشأن عدم إحراز تقدم في تنفيذ التزامات كل من الطرفين بالسعي إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، والتوصل إلى حل طويل الأمد للتراخ على النحو المتوخى في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإني أكرر دعوتي إلى الطرفين إلى الاستفادة الكاملة من البيئة الاستراتيجية التي ساعدت القوة في تهيئتها بالتعاون مع الجيش اللبناني. ويتعين على الطرفين الحفاظ على التزامهما بوقف الأعمال القتالية؛ واحترام الخط الأزرق بكامله احتراماً تاماً؛ ومواصلة العمل مع القوة فيما يتعلق باتخاذ تدابير واقعية وبناءة لبناء الثقة على طول الخط الأزرق، بما في ذلك عن طريق تعليم الخط الأزرق بصورة واضحة؛ والعمل على تعزيز ترتيبات الاتصال والتنسيق.

٦١ - وفي الوقت ذاته، يتعين على كل طرف أن يعمل على اتخاذ إجراءات أخرى. فيجب على إسرائيل أن تسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية العجر والمناطق المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق، وأن توقف جميع الانتهاكات للمجال الجوي اللبناني، التي تزيد حدة التوترات في منطقة عمليات القوة، والتي من شأنها أن تتسبب في حادث خطير. ويجب على لبنان أن يحرز مزيداً من التقدم باتجاه بسط سلطته الفعلية على جميع الأراضي اللبنانية، ومنع استعمالها للقيام بأنشطة عدائية، وكفالة تنفيذ قرارات الحكومة وأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أي أفراد مسلحين أو عتاد أو أسلحة غير ما يخص الحكومة والقوة.

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي مناخ من الجدل والتوتر الشديدين، تُبرز وتيرة الحوادث الأمنية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وحدها في جميع أنحاء البلد ضرورة أن تحرز الدولة اللبنانية تقدماً في اتجاه تأكيد حصرية استخدامهما المشروع للقوة. وينبغي للبنان أن يظهر التزامه المتواصل بالتنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من خلال اتخاذ مزيد من الخطوات والإجراءات الملموسة لمواجهة انتشار الأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة، وتعزيز قدرة الدولة اللبنانية على ممارسة كامل سيادتها وسلطتها على جميع أراضيها وفقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد أبرزت الحوادث الواقعة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير مدى التحديات التي لا تزال سلطة الدولة تواجهها في لبنان. ولا يزال احتفاظ حزب الله وغيره من الجماعات بأسلحة خارجة عن سيطرة الدولة يشكل تهديداً لسيادة لبنان واستقراره، ويتعارض مع التزامات لبنان بموجب القرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٦٣ - وقد قمت بإبلاغ رئيس الوزراء مبقاتي بقلقي إزاء الحوادث وأعمال العنف التي اندلعت في طرابلس في شمال لبنان وفي بيروت أثناء الفترة قيد الاستعراض. وإني أشيد بجهوده وجهود الرئيس سليمان، ورئيس البرلمان بري، والزعماء من جميع الانتماءات السياسية، لاحتواء التوتر السياسي والطائفي الذي حدث في لبنان في هذا السياق. ويشترك جميع من يشغلون مواقع سياسية قيادية في البلد في تحمل مسؤولية المساعدة على تهدئة النفوس والحد من الاحتكاك. وستتضح أهمية هذه المسؤولية بوجه خاص في الفترة ما بين الآن وموعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٣، عندما تنطلق الحملات الانتخابية.

٦٤ - وما زلت أؤمن بأن الحوار الوطني يتيح أفضل سبيل لتعزيز وحدة الدولة اللبنانية، واستقرارها السياسي، وقدرتها المؤسسية وسلطتها. وينبغي تحقيق نزع سلاح الجماعات المسلحة في لبنان من خلال عملية سياسية بقيادة لبنانية، تكون غايتها النهائية هي التأكد من عدم وجود أسلحة خارجة عن سلطة حكومة لبنان. وإني في هذا السياق أرحب بحرارة بجهود الرئيس سليمان الرامية إلى عقد الحوار الوطني من جديد، وبالإعلان الصادر في ١١ حزيران/يونيه في أعقاب الاجتماع الأول. وإني أهيب بالزعماء السياسيين في لبنان مواصلة عملهم في هذه العملية الهامة.

٦٥ - وقد طال انتظار إحراز تقدم في تنفيذ قرارات الحوار الوطني السابقة، ولا سيما ما تعلق منها بترع سلاح الجماعات غير اللبنانية، وتفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وفتح - الانتفاضة. وفي هذا السياق، ما زلت أيضاً مدركاً لضرورة إحراز مزيد من التقدم في تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، مع عدم الإخلال بحل قضية اللاجئين في سياق اتفاق شامل لإحلال السلام

في المنطقة. ويستلزم الوضع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان معالجة المسائل الأساسية المتعلقة بالكرامة، وتوفير الخدمات، وآفاق إيجاد فرص العمل. وإني أناشد الدول الأعضاء أن تعمل على تعزيز الدعم المقدم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وإلى برامجها العادية الرامية إلى توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية للاجئين، وإعادة تعمير مخيم نهر البارد. وأشار أيضاً إلى ضرورة تعزيز عمل لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني.

٦٦ - وإني أشيد بكون الحكومة اللبنانية حافظت، مع التركيز على إدارة الانعكاسات المحلية للأزمة السورية، على التزامها بالوفاء بواجباتها الإنسانية الدولية إزاء اللاجئين الهاربين من العنف في الجمهورية العربية السورية. ومن المهم أن تواصل القيام بذلك من جميع الجوانب، بما فيها عدم إعادة الأشخاص المعرضين للخطر. ويجدر التنويه بعمل الهيئة العليا للإغاثة ووزارة الشؤون الاجتماعية ومشاركتها. وإني أتطلع إلى توسيع نطاق عملهما لكي يشمل منطقة البقاع. ولن تدخر أسرة الأمم المتحدة التي تعمل يداً واحدة وسعاً لمساعدة اللاجئين السوريين وتقديم الدعم لهم وتلبية احتياجاتهم إلى أن تسمح لهم الظروف بالعودة إلى ديارهم.

٦٧ - وإني أشدد على ضرورة قيام جميع الأطراف باحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية احتراماً تاماً وفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإني أدين، في هذا الصدد، الحوادث العديدة التي تعرض فيها المدنيون للقتل أو للإصابة بجراح أو للخطر على الجانب اللبناني من الحدود مع الجمهورية العربية السورية بسبب ما قامت به سلطات الجمهورية العربية السورية من أعمال. وإني أدعو حكومة الجمهورية العربية السورية إلى الامتناع عن القيام بهذه الأعمال. وإن عدم ترسيم وتعليم الحدود اللبنانية - السورية بشكل كامل لا يفسر معظم هذه الحوادث، ومن المؤكد أنه لا يبررها. غير أن مسألة ترسيم الحدود وتعليمها ما زالت تشكل أولوية يتعين على كلتا الحكومتين التصدي لها. ولقد أعربنا مراراً عن قلقنا البالغ لاحتطاف ١١ مواطناً لبنانياً في الجمهورية العربية السورية. وإني أغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى إطلاق سراحهم فوراً.

٦٨ - وتعتبر الجهود التي يبذلها الجيش اللبناني لكفالة احترام حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير جديرة بالذكر. وإني في هذا الصدد، أمل أن يتمكن الجيش اللبناني من الاستفادة مما تحقق من نجاحات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لزيادة تعزيز رصد الحدود اللبنانية ومراقبتها، وكفالة تحقيق هدف الاحترام التام لحظر توريد الأسلحة في المدى الطويل. وأكرر تأكيد دعوتي إلى جميع الدول الأعضاء

لمنع تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد بدون موافقة الدولة اللبنانية، وأشدّد مرة أخرى على أهمية قيام حكومة لبنان باعتماد استراتيجية شاملة لإدارة الحدود وتطبيقها في مرحلة مبكرة. وتتواصل الاتصالات بالجهات المانحة وإشراكها بهدف إتاحة توفير الدعم المنسق لما تبذله حكومة لبنان من مسعى لحماية البلد وحدوده البرية في إطار بيئة إقليمية من المرجح أن تظل متقلبة ومعقدة في المدى الطويل.

٦٩ - وإني أشعر بالقلق لأنه لا يزال من المستحيل الدفع قدماً بالعملية الدبلوماسية من أجل إيجاد حل لمسألة منطقة مزارع شبعا وفقاً للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدعو الجمهورية العربية السورية وإسرائيل مرة أخرى إلى تقديم ردهما على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي قدمته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر S/2007/641).

٧٠ - وبوجهٍ أعم، أود الإشارة هنا إلى ما يضطلع به الجيش اللبناني من دور حاسم للتعبير عن الوحدة والعمل من أجل الحفاظ على استقرار البلد. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، جرى التأكيد مراراً على الأهمية المركزية التي يتمتع بها الجيش اللبناني نظراً لأن دوره لا يقتصر على المساهمة في حفظ الاستقرار على طول الخط الأزرق فحسب، بل لأنه يسهم كذلك في احتواء تهديدات السلم والاستقرار على الصعيد الداخلي في مناطق أخرى من البلد. وإني أشيد بالجيش اللبناني لما يبذله من جهود ومن مشاركة في هذا الصدد. وحيثما تجري حوادث تشمل الجيش اللبناني، كتلك التي شهدتها منطقة عكار في ٢٠ أيار/مايو، من الأهمية إجراء تحقيقات دقيقة، وإني أتطلع إلى معرفة نتائج التحقيقات اللبنانية في هذا الصدد. وإني أرحب بما أعربت عنه القيادة السياسية للبنان من دعم قوي لعمل الجيش اللبناني في الإعلان الذي صدر عقب اجتماع الحوار الوطني الذي عقد في ١١ حزيران/يونيه.

٧١ - وعلى الرغم مما يضطلع به الجيش اللبناني من مسؤوليات أمنية متعددة في جميع أرجاء البلد، فقد واصل العمل بالتزام قوي وعزم لا يلين باعتباره الشريك الاستراتيجي للقوة المؤقتة في جنوب لبنان، وفي البحر، وجرى تعزيز قدراته تدريجياً بمساعدة الجهات المانحة الدولية. ولا بد أن يحافظ الجيش اللبناني على وجود في جنوب لبنان يتناسب مع المهام الجسيمة التي يتعين عليه أن يؤديها. بما يتسق مع التزامات لبنان بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإني أشعر بالامتنان لتلك البلدان التي تساعد في تجهيز الجيش اللبناني وتدريبه، بما في ذلك القوات البحرية، وأحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم هذا الدعم الذي يعتبر حاسماً لبناء قدرات الجيش اللبناني. ويعتبر هذا الدعم أساسياً لكي يضطلع الجيش اللبناني بالمسؤولية الفعلية عن الأمن في جميع أرجاء منطقة عمليات القوة ونقاط الدخول البحرية إلى لبنان في المستقبل.

٧٢ - ويساورني القلق بشأن ما جرى أثناء الفترة المشمولة بالتقرير من حوادث أعاقحت حرية تنقل القوة وهددت سلامة حفظة السلام وأمنهم. وإنني أشعر بقلق بالغ لأن بعض هذه الحوادث شمل شن هجمات عنيفة على أفراد القوة. وعلى النحو المشار إليه في تقاريري السابقة، تشكل حرية تنقل القوة وسلامة أفرادها وأمنهم جزءاً لا يتجزأ من التنفيذ الفعلي لمهامها. والمسؤولية الأساسية عن كفالة حرية تنقل أفراد القوة في منطقة عملياتها تقع على عاتق السلطات اللبنانية. وإنني أدعو السلطات اللبنانية إلى اتخاذ إجراءات حازمة وصارمة ضد مرتكبي تلك الهجمات، وإلى إيجاد السبل الكفيلة بالعمل مع القوة من أجل تعزيز التصدي لهذه الحوادث والتحقيق فيها. ويجب اتخاذ تدابير فعالة لكبح ومنع جميع الحوادث التي تعيق حرية تنقل القوة المؤقتة وتهدد سلامة حفظة السلام وأمنهم.

٧٣ - وأود التعبير عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات ومعدات إلى القوة المؤقتة. وأشيد أيضاً بالأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في القوة، وكذلك بموظفي مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان، الذين يواصلون جميعاً أداء دور حاسم في المساعدة على تعزيز الاستقرار على طول الخط الأزرق وفي لبنان.

٧٤ - وإن استكشاف الموارد البحرية واستغلالها في شرق البحر الأبيض المتوسط يعد بتحقيق الثروات والمنافع لجميع المجتمعات المعنية. وإنني لهذا السبب، أواصل تشجيع جميع الدول المعنية في المنطقة على القيام بالأعمال التحضيرية والجهود اللازمة على نحو لا يؤدي إلى حدوث توتر. وفي حالة إسرائيل ولبنان، أرحب بالخطوات الرامية إلى تيسير استكشاف الموارد في المناطق غير المتنازع عليها واستغلالها. وما زلت مدركاً لضرورة معالجة المسائل المتصلة بتعيين المناطق البحرية. ولقد واصلنا إجراء اتصالات مع المحاورين المعنيين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لتشجيع حدوث ذلك. ولا تزال الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة للطرفين في هذا الشأن إن طلبها كلاهما.

٧٥ - ولا يزال القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يمثل حجر الزاوية لاستتباب الهدوء وتحقيق الاستقرار بصورة نسبية في منطقة اتسمت لسنوات كثيرة جداً بالتراع وعدم الاستقرار. وفي الوقت نفسه، فإن التنفيذ التام لهذا القرار والاحترام الكامل لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي رهنٌ كذلك بالمساعي المبذولة لمعالجة الأسباب الأخرى لعدم الاستقرار في المنطقة. ويتعلق ذلك بكل من الأزمة المستمرة في الجمهورية العربية السورية واستمرار عدم وجود سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة. ولذا، فإنني أدعو إسرائيل ولبنان وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة إلى تكثيف جهودها للعمل لا من أجل التنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فحسب، بل كذلك من أجل تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الأخرى لتعزيز قضية السلام والاستقرار في المنطقة.